بزيادة نسبتها ٢٣٪

٣٢ مليون دولار أرباح "باديكو" في ٩ أشهر

رام الله ـ «الأيام»: قال منيب المصري، رئيس مجلس الإدارة، عقب اجتماع عقده المجلس في العاصمة الأردنية عمان، أمس، إن نتائج الشركة واصلت نموها الملحوظ، إذ ارتفع صافي الربح قبل الضريبة إلى ٣٢ر١ مليون دولار في الأشهر التسعة الاولى من العام الحالي، مقارنة مع ٢٦ر١ مليون دولار في الأشهر التسعة المقابلة من العام ٢٠٠٧، بنسبة زيادة قدرها ٢٣٪.

وبلغ إجمالي الإيرادات خلال الفترة ٥٨ر٦ مليون دولار مقارنة مع ٤٦ر٢ مليون دولار خلال الفترة المقابلة من العام ٢٠٠٧، بنمو قدره ٢٧٪.

وتضاعفت حصة الشركة من الشركات التابعة والحليفة إلى ٣٦ر٥ مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام مقابل ١٦ر٩ مليون دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي، بنسبة نمو بلغت ١١٧ر٧٪.

كما زادت الإيرادات التشغيلية للشركات التابعة لتصل إلى ٢٠ر٨مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام بالمقارنة مع ١١ر٩مليون دولار لنفس الفترة من العام ٢٠٠٧، أي بنسبة زيادة قدرها ٧٥٪.

وزاد إجمالي موجودات الشركة ليصل في نهاية أيلول ٢٠٠٨ إلى ٥٥٦ر٥ مليون دولار مقارنة مع ٤٥١ر٢ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٠٧ بزيادة نسبتها ٢٣ر٤٪، كما ارتفع مجموع المطلوبات إلى ١٥٩ر٦مليون دولار في نهاية الفترة مقارنة مع ١٠٥ر١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٠٧.

وبلغ صافي حقوق المساهمين كما في نهاية ايلول من العام الحالي الى ٣٥٨ر٢ مليون دولار مقارنة مع ٣٢٦ر٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٠٧، بنسبة زيادة قدرها ٩ر٥٪.

وبلغت الأرباح المحققة للمحفظة المالية في الأشهر التسعة الأولى من العام ٣ر٨ مليون دولار، مقارنة مع ٧ر١ مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، فيما بلغت الخسارة غير المحققة من محفظة الأوراق المالية ٤ر٧ مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام نتيجة الانخفاض الحاد الذي شهدته، ولا تزال، الأسواق المالية المحلية والإقليمية والعالمية.

وقال المصري إن هذه النتائج «جيدة جدا في ظل استمرار الأوضاع غير المواتية في الأراضي الفلسطينية واستمرار حالة عدم اليقين بشأن الحل السياسي، وكذلك الاضطرابات التي تتعرض لها أسواق المال منذ عدة أشهر وزادت حدتها في الأسابيع الأخيرة. لكن، في نفس الوقت، فان التحسن في أداء الشركة والشركات الفلسطينية الأخرى، يعكس التطورات الايجابية التي حدثت خلال السنة الأخيرة نتيجة للجهود التي بذلتها السلطة والحكومة الفلسطينية، خصوصا في الجانبين الأمني والاقتصادي والمالي».

وأشاد المصري بجهود الإدارة التنفيذية للشركة، التي عملت بدأب، ما أدى إلى هذه النتائج الجيدة.

من جهته، قال السيد سمير حليلة الرئيس التنفيذي للشركة إن هذه النتائج تحققت بفضل الثقة الكبيرة التي أولاها رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس للإدارة التنفيذية والطاقم التنفيذي للشركة.

وقال حليلة إن تأثير الأزمة المالية العالمية على نتائج أعمال الشركة كان محدوداً، حيث عملت الشركة منذ بداية هذا العام، وضمن خطتها للتركيز على الأنشطة التشغيلية، على خفض محفظتها المالية التي بلغت في نهاية أيلول من العام الحالي ١٠ر٥٪ فقط من إجمالي أصول الشركة، مقابل ٨٩ر٥٪ من الأصول مستثمرة في الأنشطة التشغيلية.

وأضاف إن هذا يظهر جليا بالارتفاع الملحوظ في الربح التشغيلي للشركة الذي بلغ حوالي ٢١ مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام، وكذلك في الارتفاع الكبير في حصة الشركة من الشركات التابعة والحليفة، مشيرا إلى إن النتائج المالية التي أعلنت عنها هذه الشركات في الربع الثالث من العام اظهر أن الكثير منها حقق أرباحا جيدة.

وشدد حليلة على أن الشركة ماضية في خططها للتركيز على الأنشطة التشغيلية، حيث انخفضت قيمة محفظتها المالية في نهاية الربع الثالث من العام الحالي إلى ١٠ر٥٪ مقارنة مع ١٣٪ في نهاية النصف الأول من نفس العام.

وفي إطار هذه الخطة، قال حليلة إن الشركة وشركاتها التابعة والحليفة تحضر لمجموعة من المشاريع من بين ٧١ مشروعا ستعرض على مؤتمر فلسطين للاستثمار-ملتقى الشمال، المقرر عقده في نابلس في ٢٢ تشرين الثاني المقبل.

وقال إن «باديكو» «ستقدم، بالتعاون مع شركات أخرى، مجموعة من المشاريع منها على سبيل المثال بناء صوامع للقمح في جنين، والمنطقة الصناعية الداخلية في طولكرم، ومصنع للحديد ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية في شمال الضفة، وتبذل طواقم الشركة جهودا كبيرة لانجاز التحضيرات ودراسة هذه المشاريع قبل الموعد المحدد لانعقاد المؤتمر.

وقال حليلة إن الشركة تولي اهتماما كبيرا بملتقى الشمال، حيث تم تأكيد حضور ٢٠٠ رجل أعمال من الخارج، إضافة إلى عشرات رجال الأعمال من داخل الخط الأخضر.

وثمن حليلة جهود سوق فلسطين للأوراق المالية والأطراف الداعمة للملتقى الثاني لسوق رأس المال الفلسطيني، الذي عقد هذا الأسبوع في البيرة، وكان فرصة لتبادل الرأي بين القطاع الخاص والحكومة، لتقييم اثر الأزمة المالية العالمية، وتحديد مسؤوليات كل الأطراف، حيث كان لخطاب دولة رئيس الوزراء د. سلام فياض اثر كبير في تأكيد التزام الحكومة بمتابعة الأزمة وتقديم المساعدة عند الحاجة.

كما ثمن التزام سلطة النقد الفلسطينية ومتابعتها الحثيثة والدقيقة لوضع البنوك، وتوفير الضمانات الكافية لتوفير سيولة كبيرة للبنوك لكي تتمكن من مواجهة أية تداعيات في المرحلة القادمة.

في دراسة أعدها "بكدار" حول معدلات الفوائد على التسهيلات الائتمانية

فائدة الإقراض بالشيكل في الأراضي الفلسطينية ثلاثة أضعافها في إسرائيل

رام الله ـ «الأيام»: أوصت دراسة حديثة أعدها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار «بكدار» حول ارتفاع معدلات الفوائد على التسهيلات الائتمانية، بإعادة النظر في أسعار الفوائد لدى البنوك في الأراضي الفلسطينية، لتنسجم مع الأسعار في الدول مصدرة العملات المتداولة، وبما يخدم التنمية والاستثمار في فلسطين.

فقد كشفت الدراسة عن فرق واضح بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض بكل من الشيكل والدولار والدينار، إذ يبلغ متوسط أسعار الفائدة على القروض بالشيكل في فلسطين ثلاثة أضعاف ما هي عليه في إسرائيل، حيث بلغ متوسط الفائدة على القروض بهذه العملة في الأراضي الفلسطينية ٧٨ر١٢٪ في العام ٢٠٠٧، مقابل ٠٥ر٤٪ فقط في إسرائيل.

أما متوسط سعر الفائدة على الودائع بالشيكل، فقد بلغ ٢ر٢٪ في الأراضي الفلسطينية، في حين يرتفع في إسرائيل ٩٣ر٣٪ .

وبالنسبة للدينار الأردني، فقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على القروض ١٥ر٩٪ في فلسطين مقابل ٦٨ر٨٪ في الأردن، وعلى الودائع ٣٨ر٣٪ فقط في الأراضي الفلسطينية مقابل ٤٥ر٥٪ في الأردن.

أما بالنسبة للدولار، فقد أظهرت الدراسة أن متوسط أسعار الفائدة على الإيداع بالعملة الأميركية قد بلغ في أميركا ٢٧ر٥٪ ، فيما انخفض إلى ٣٨ر٢٪ فقط في الأراضي الفلسطينية.

وعزت الدراسة هذه الفروقات في أسعار الفائدة في الأراضي الفلسطينية إلى جهل أو عدم معرفة المودعين بالفروق القائمة بين ما يدفع لهم في فلسطين أو ما يسجل عليهم من فوائد، والنسب المعمول بها في البلدان المصدرة للعملة المتداولة، بالإضافة إلى عدم اعتراض المودعين والمقترضين على هذا الموضوع.

وتشير الدراسة إلى تبريرات المصارف العاملة في فلسطين لهذه الفجوة، ومنها الوضع السياسي وعدم وضوح الملكية لكثير من العقارات والأراضي، والتباطؤ في إجراءات المحاكم.

واستعرضت الدراسة تطور حجم الودائع والتسهيلات الائتمانية في فلسطين، حيث أظهرت ارتفاعاً كبيراً وغير متوقع في حجم الودائع والتسهيلات لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، بنسبة ٦٤ر٧٪ بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨، مشيرة إلى إن الزيادة في الودائع جاءت من مصدرين هما: السلطة الوطنية والقطاع الخاص.

وقالت الدراسة: إن التطورات السياسية ساهمت في الحد من مواصلة زيادة اجمالي التسهيلات الائتمانية بالمقارنة مع اجمالي الودائع، حيث عاودت التسهيلات انخفاضها مع بداية العام ٢٠٠٦، وذلك بسبب السياسات المتحفظة التي اتبعتها البنوك غير المحلية العاملة في فلسطين وخصوصا فروع البنوك الأردنية، الأمر الذي يسبب فروقاً واضحة بين معدلات الفوائد المدينة والدائنة في فلسطين، لتكون دون المعدلات التي تدفعها فروعها في الأردن، أو تلك التي تدفعها البنوك الإسرائيلية على نفس الودائع لمعتمديها.

وفيما يتعلق بدور سلطة النقد الفلسطينية، أوضحت الدراسة أن دور سلطة النقد في فلسطين يختلف عن دور البنوك المركزية في بقية دول العالم بسبب عدم وجود عملة وطنية، ما يحول دون قدرتها على التحكم بأسعار الفائدة على التسهيلات، في حين أن معدل الفائدة على الودائع تحددها الفائدة على شهادات الإيداع التي يدفعها البنك المركزي للبنوك التجارية الراغبة في الاستثمار فيه.

"الإحصاء": نمو الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بنسبة ١ر٧٪ في الربع الثالث

البيرة ـ «الأيام»: ذكر الجهاز المركزي للإحصاء أن الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي للربع الثالث من العام ٢٠٠٨، سجل نمواً بنسبة ١ر٧٪ مقارنة مع الربع الثاني من العام ٢٠٠٨ لسنة الأساس ٢٠٠٦ = ١٠٠.

وأوضح جهاز الإحصاء في بيان له، أمس، حول الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي للربع الثالث ٢٠٠٨، أن هذا التحسن يعزى للنمو في كميات الإنتاج الصناعي لبعض الأنشطة الصناعية التي تشكل أهمية نسبية مرتفعة في سلة الإنتاج الصناعي، حيث سجل الرقم القياسي لكميات الإنتاج لنشاط الصناعة التحويلية نمواً بنسبة ٢١ر١١٪، ونشاط نشر الصحف والمجلات والدوريات بنسبة ٣٢ر٣٩٪، ونشاط نسج المنسوجات بنسبة ٣٥ر١٣٪، وصناعة الملابس باستثناء الملابس الفرائية بنسبة ٠٩ر٨٪.

وأشار البيان إلى أن مؤشر الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي أظهر أن تحسناً طرأ على أداء النشاط الصناعي خلال الربع الثالث ٢٠٠٨ بسبب التحسن في أداء أنشطة الصناعة التحويلية بشكل عام، والتحسن في عدد من الأنشطة الصناعية الأخرى والتي تعتبر من المدخلات المساندة للإنتاج الصناعي كإمدادات المياه، ونشر الصحف والمجلات والدوريات، وإنتاج وتوزيع الكهرباء، وصنع الملابس باستثناء الملابس الفرائية، إضافة إلى نسج المنسوجات.

وأظهر البيان أن أهمية هذا المؤشر ترتبط بمستوى تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي الربعي بالانخفاض أو الارتفاع وفق مستوى الأهمية النسبية للأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي والتي تقدر بحوالي ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط العام.

وأضاف: يعتبر مؤشر الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي أداة رئيسية لفحص التغير في كميات الإنتاج الصناعي للأنشطة الصناعية الخاصة بالمنشآت الاقتصادية ذات الوزن في الصناعات المختلفة والذي يتم إعداده لخدمة أغراض إعداد الحسابات القومية الربعية.

وبالنسبة للصناعات ذات الأهمية النسبية في الإنتاج الصناعي مثل نشاط إمدادات المياه والذي تشكل أهميته النسبية من سلة الإنتاج الصناعي ١٣ر٨٪، أوضح البيان أن هذا النشاط سجل نموا بنسبة ٢٧ر٩٪ في الربع الثالث ٢٠٠٨ مقارنة بالربع السابق من العام نفسه، بالإضافة إلى النمو في الرقم القياسي لنشاط إنتاج وتوزيع الكهرباء بحوالي ٤٢ر٤٪ خلال الربع الثالث من العام ٢٠٠٨ والذي تشكل أهميته النسبية من سلة الإنتاج الصناعي ٩ر١٦٪.

من ناحية أخرى، أشار البيان إلى أن الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي سجل انخفاضاً في بعض الأنشطة الصناعية خلال الربع الثالث من العام ٢٠٠٨ مقارنة بالربع الثاني من العام ٢٠٠٨، كان أبرزها الرقم القياسي لنشاط صنع المنتجات المطاطية والبلاستيكية بحوالي ٠٣ر٢٣٪، ونشاط صنع الأسمدة والمركبات الآزوتية بنسبة ٧٢ر٣٢٪، كما تراجع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي لنشاط صنع المركبات ذات المحركات والمركبات بنسبة ٦٨ر١٢٪.

"غرفة تجارة الخليل" تنظم لقاءً مفتوحاً حول الضرائب والبيانات الجمركية

الخليل ـ «الأيام»: نظمت الغرفة التجارية – الصناعية بالخليل، لقاءً مفتوحاً مع مدير دائرة الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة محمود العابد، وذلك بغرض البحث في جملة من القضايا التي تهم أصحاب المصالح التجارية والصناعية بالمحافظة.

وشدّد العابد على أن حصول أصحاب المصالح التجارية والصناعية على التسهيلات من جانب دائرة الجمارك والمكوس، مرتبط بمدى الالتزام بالقانون وكشوفات الحساب الدقيقة، مشيراً الى أن موظفي الدائرة ملزمون بالتسهيل على التجار، ما دام الأخيرون ملتزمين بالحدّ المقبول للسياسات العامة وقوانين الضريبة، ودفع الالتزامات الشهرية المترتبة عليهم بمقتضى القانون.

وأظهرت النقاشات والأسئلة التي تخللت اللقاء، جملة من القضايا التي تهم أصحاب المصالح التجارية والصناعية، بينها التفريق في تعامل الدائرة بين مستوردي المواد الخام لحاجة التصنيع المحلي، ومستوردي السلع الاستهلاكية، كما هو متبع في السياسات الضريبية في أنحاء من العالم، والإسراع في تنفيذ الإعادات الضريبية الخاصة بتنفيذ المشاريع مع المؤسسات الحكومية والأجنبية.

وطالب بعض التجار بوضع سياسات ضريبية منصفة للمكلفين الملتزمين، وبمتابعة عمليات استيراد البضائع من تجار إسرائيليين، لما يلحقه تسويقها في الاراضي الفلسطينية من ضرر بخزينة السلطة وبالتجار الملتزمين.

إلى ذلك، طالب تجار، بضرورة مقارنة البيانات الجمركية مع ما هو قائم في الجانب الإسرائيلي، لافتين الى ضرورة أن تكون إعادة التقييم منصفة وعادلة للجميع.

وفي إطار إجابته عن أسئلة التجار واستفساراتهم، قال العابد إن دائرة الجمارك والمكوس تعمل على متابعة الإعادات الضريبية، لافتاً الى ضرورة تقديم المكلفين فواتير سليمة ورسمية ومستندات تعزز مطالبهم.

وأضاف العابد، في سياق توضيحه لموقف الدائرة حيال فواتير المقاصة مع الشركات الاسرائيلية، إنه لا مانع من تسليم أية شركة فلسطينية ملتزمة ضريبياً وملتزمة بتسليم بيانات المقاصات بحسب القانون، ما تحتاجه من المقاصات، لافتاً في هذه الخصوص الى أن عدداً كبيراً من التجار لم يسلموا بيانات فواتير المقاصة الموجودة لديهم منذ العام ١٩٩٥، وما يلحق ضرراً بالمصلحة العامة وبخزينة السلطة.

إلى ذلك، أكد العابد أن آلية إعادة تقييم البيانات الجمركية التي تتبعها دائرة الجمارك بالمحافظة «تتم بمستوى عال من الشفافية وتستهدف حماية الصناعة الوطنية من البضائع المستوردة وتحقيق بين التجار».

رام الله: صدور العدد السابع من مجلة سوق المال الفلسطيني

رام الله ـ «الأيام»: أصدرت سوق فلسطين للأوراق المالية وبالتزامن مع انعقاد الملتقى السنوي الثاني لسوق رأس المال الفلسطيني، العدد السابع من مجلة سوق المال الفلسطيني، متضمناً ملفات اقتصادية ومالية وتقارير إعلامية ومقابلات ومقالات لكُتاب وباحثين، وموضوعات متخصصة بقطاع سوق رأس المال.

وتناولت المجلة في ملفها الرئيس موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، وضمن زاوية ضيف العدد، استضافت المجلة بدر السميط، نائب الرئيس التنفيذي لشركة بيت الاستثمار العالمي «جلوبال» الكويتية، استعرض خلالها نشاطات الشركة المتعددة، وإستراتيجية الشركة في ظل الأزمة المالية العالمية مؤكداً أن «جلوبال» بانتظار هدوء العاصفة لاقتناص الفرص المناسبة.

وتناولت المجلة أيضاً، تقارير اقتصادية ومالية متنوعة، فاستعرضت واقع قطاع الأوراق المالية في فلسطين، كذلك تناولت الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على سوق المال الفلسطينية، فيما سلطت الضوء في تقرير آخر على واقع الاستثمار في فلسطين وآليات جذب الاستثمارات الخارجية.

إلى جانب ذلك، استعرضت المجلة في تقرير خاص تطورات تطبيق توصيات الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني المنعقد في العام ٢٠٠٧، وأبرزت في تقرير ثان الاستعدادات التي قامت بها اللجان التحضيرية لتخطيط وتنفيذ الملتقى السنوي الثاني الذي عقد الاثنين الماضي في كل من رام الله وعمان.

ومن ملفاتها الرئيسية، تناولت المجلة موضوع الواقع الاقتصادي في قطاع غزة، وتنامي ظاهرة هجرة رأس

غلاف المجلة.

المال من غزة للخارج مع استمرار الحصار الخانق على القطاع.

وضمن ملفاتها الإحصائية، استعرضت المجلة أداء سوق فلسطين للأوراق المالية للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، وأداء الأسواق العربية لشهر آب، إضافة لقراءة في نتائج الإفصاحات نصف السنوية للشركات المدرجة للعام ٢٠٠٨.

وتضمن العدد مجموعة من المقالات المتخصصة في مجالات سوق رأس المال، لكتاب وباحثين ومختصين من داخل فلسطين وخارجها، فيما سلطت المجلة الضوء على مجموعة من الشركات المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية.

ومن الأبواب الثابتة في المجلة، إضاءات وسيدة الأعمال والبورصة والناس والسوق قبل ١٠ سنوات وحصاد العدد، واستحدثت المجلة زاويتين جديدتين في العدد السابع، ففي «أجندة العدد» تستعرض المجلة أبرز المؤتمرات الاقتصادية المتخصصة، وفي زاوية «إصدارات وكُتاب» تتناول المجلة أحدث الإصدارات في مجالات أسواق المال.

"بيتا" و"بالتريد" يعقدان لقاء تشاورياً مع المشاركين في "إكسبوتك ٢٠٠٨"

رام الله ـ «الأيام»: عقد اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطيني «بيتا»، ومركز التجارة الفلسطيني «بالتريد» ـ منظما معرض فلسطين الخامس للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات «إكسبوتك ٢٠٠٨» ـ لقاء تشاورياً مع ممثلي الشركات المشاركة في المعرض، أمس، في مقري الاتحاد بمدينتي البيرة وغزة، عبر تقنية الاتصال المرئي.

وجاء اللقاء في إطار الترتيبات والاستعدادات لمعرض «إكسبوتك ٢٠٠٨»، والذي سيُعقد تحت رعاية الرئيس محمود عباس، في ٤ من الشهر المقبل في كلٍ من رام الله وغزة، بمشاركة ٦٠ شركة فلسطينية وعالمية تعمل في سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين، ويستمر على مدى ثلاثة أيام.

وتحدث في اللقاء كل من إبراهيم النجار، مدير دائرة ترويج التجارة في «بالتريد» ومدير معرض «اكسبوتك»، وتمارا عورتاني، مديرة البرامج في «بيتا»، وبحضور الشركات العارضة وممثلين عن شركتي «بال إكسبو» المنفذة للمعرض.

وهدف اللقاء إلى بحث الترتيبات الفنية واللوجستية، والوقوف على احتياجات الشركات العارضة من مساعدات فنية لبناء أجنحتها الخاصة في المعرض، وكذلك توزيع المواد الأساسية والبطاقات التعريفية للشركات المشاركة، إلى جانب بحث سبل تفعيل الحملة الإعلامية للمعرض، بما يعود بالنفع على الشركات العارضة.

وأكد النجار على أهمية اللقاء في الإعداد للمعرض، لافتاً إلى إصرار المنظمين على إقامة «اكسبوتك ٢٠٠٨» في الضفة وغزة معاً، وبالشروط الفنية ذاتها، ووضع ممثلي الشركات في صورة التحضيرات والاستعدادات التي أنجزت حتى اللحظة، كما أشار إلى الخطوات التالية التي يجري العمل عليها.

وقدم النجار عرضاً توضيحياً حول كيفية الإدارة الناجحة للشركات المشاركة في المعرض، وتناول فيه أبرز القضايا الأساسية التي يتوجب على الشركات الإلمام بها، لضمان مشاركة ناجحة تحقق لها الفائدة المتوخاة والأهداف المرجوة من مشاركتها في «اكسبوتك».

وأوضح النجار الأهداف الأساسية التي يسعى المعرض لتحقيقها هذا العام، متمثلة في إتاحة الفرصة للشركة للاتصال المباشر مع الجمهور وإطلاق منتجات جديدة، وإقامة علاقات مع المستهلكين أفراداً ومؤسسات ووسائل الإعلام، كما يشكّل المعرض فرصة لترويج صورة الشركة وبناء اسمها التجاري، وجمع المعلومات عن السوق، وتدريب طاقم الشركة على كيفية التعامل مع مثل هذه النشاطات على أرض الواقع، إلى جانب زيادة مبيعات الشركة باستقطاب زبائن جدد وبشكل مباشر، وهو ما اعتمد في «اكسبوتك ٢٠٠٨» عبر تخصيص مساحة للبيع المباشر.

وطالب النجار الشركات بضرورة العناية الفائقة في تصميم أجنحتها الخاصة داخل المعرض، لتعكس صورة جذابة عن كل شركة، وبحيث تنسجم هذه التصاميم مع الشكل العام الخارجي للمعرض.

بدورها أكدت تمارا عورتاني استعداد «بيتا» لتلقي أية اقتراحات من الشركات، والإجابة عن أي من استفساراتهم بخصوص المعرض والأجنحة والخدمات الأخرى.

ويعقد المعرض برعاية رئيسية من مجموعة الاتصالات الفلسطينية، والبنك الإسلامي العربي كراع ذهبي، وبدعم من وحدة صندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية، وشركة المشرق للتأمين كراع لوثيقة التأمين، وشركة «سيسكو» العالمية كراع خاص للمعرض.

قيمتها مليون شيكل

مواطن من غزة يفوز بالجائزة الكبرى لحسابات التوفير في بنك القاهرة عمان

صقر يسلم الجائزة للفائز.

غزة ـ «الأيام»: احتفل بنك القاهرة عمان بتسليم الجائزة الكبرى ضمن حملة «رحلة الملايين» لحسابات التوفير وقيمتها مليون شيكل للمواطن فضل غالي أبو سمرة، المدخر لدى فرع السرايا في قطاع غزة وسط أجواء من السعادة والفرح.

وجرت مراسم التسليم في فرع السرايا بحضور مدير فرع السرايا رشاد صقر، بالإضافة الى عدد من الشخصيات الاقتصادية والعامة وعملاء البنك من قطاع غزة.

والقى صقر كلمة هنأ فيها الفائز، متمنياً أن يحقق بها أحلامه وطموحاته.

وأكد «ان حملة رحلة الملايين هي رسالة شكر وتقدير ووسيلة لتعزيز الثقة بيننا وبين عملائنا وهي ايضاً جزء من مسؤولياتنا تجاه عملائنا لتقديم خدمات متميزة لهم في هذه الأوقات الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة، حيث تعتبر جوائز حسابات التوفير من بنك القاهرة عمان هي الأكبر على الإطلاق».

وأضاف صقر «سيكون هناك جائزة اخرى بقيمة مليون شيكل في نهاية العام بالإضافة الى جائزتين بقيمة ٢٥٠ ألف شيكل نهاية شهر تشرين الاول وتشرين الثاني بالإضافة الى خطط جديدة للعام ٢٠٠٩.»

وعبر الفائز عن سعادته وشكره العميق لبنك القاهرة عمان قائلاً «اشعر بسعادة غامرة، فان هذا المبلغ سيوفر لي فرصة الفرح بتزويج أولادي الستة، وبالتأكيد حياتي بعد هذه الجائزة سيصبح لها مذاق آخر».

يذكر أن شروط الاستفادة من هذه الحملة تتلخص في فتح حساب توفير بقيمة ٢٠٠ دينار، أو تغذية حساب التوفير القائم بمبلغ ٥٠ دينارا او ما يعادلها بالدولار أو الشيكل أو اليورو.

وبالإضافة الى حسابات التوفير، يقدم البنك مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التجارية والبرامج الاستثمارية، حيث حقق البنك خلال سنوات عمله الطوال العديد من الانجازات الريادية في مجال خدمات الافراد وقروض ذوي الدخل المتدني وقروض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقروض الشخصية الميسرة، وكذلك في مجال الخدمات الاستثمارية وخدمات التجارة الخارجية، وادوات وخدمات الخزينة، والبطاقات الائتمانية، والحوالات السريعة/ويسترن يونيون.

تنطلق فعالياته في رام الله .. غداً

"هيونداي" تنهي استعداداتها للمشاركة بمعرض فلسطين للسيارات ٢٠٠٨

رام الله ـ «الأيام»: أنهت الشركة الفلسطينية للسيارات «هيونداي»، إحدى استثمارات الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار «أيبك»، تحضيراتها للمشاركة في معرض فلسطين الأول للسيارات ٢٠٠٨، الذي تنطلق فعالياته غداً وتستمر لغاية ١١/٣، في قاعات سرية رام الله الأولى.

ومن المقرر أن تطلق «هيونداي» خلال المعرض سيارة «ماتركس هيونداي»، السيارة العائلية الجديدة، كما أنها ستطرح عروضاً من نوع جديد ومختلف، تشمل عروض بيع وخصومات على مجموعة من سياراتها، بالإضافة إلى طرح عروض خاصة على قطع الغيار والكفالات.

وستمنح الشركة خلال أيام المعرض، كل مشتر بطاقة صيانة لغاية ١٥٠٠٠ كم مجاناً، من لحظة الشراء.

وتهدف شركة «هيونداي» عبر مشاركتها بالمعرض، التعريف بآخر التطورات في صناعة المركبات، وعرض سيارات موديلات العام ٢٠٠٩، وخلق قنوات تواصل ما بين البنوك، وشركات التأمين، والجهات المعنية والشركة.

بدوره، أشار أيمن سنقرط، المدير العام للشركة إلى أن الشركة تهدف من مشاركتها في المعرض «إلى إظهار جانب ايجابي وجديد في الاقتصاد الفلسطيني، علماً أن قطاع المركبات أصبح من أهم القطاعات في العالم اليوم، وبالتالي فقد بات من الضروري أن تواكب فلسطين هذا التطور وليكون المواطن الفلسطيني على إطلاع دائم بأهم المستجدات على الساحة العالمية في صناعة وتسويق السيارات».

وأكد سنقرط أهمية عقد معارض من هذا النوع، مشيرا الى «أنها ستعمل على تنشيط السوق الفلسطينية، من خلال ربط مجموعة من وكلاء بيع السيارات المختلفة مع المؤسسات الخدمية الأخرى وبالتالي توفير باقات تسويقية متجددة للزبائن تلبي احتياجاتهم التي تزداد وتتطور يوما بعد يوم».

سلطة النقد الفلسطينية | نشرة أسعار العملات:
دولار/ شيكل شراء ٣.٧٣٨٠ بيع ٣.٧٥٠٠
دولار/ دينار أردني شراء ٠.٧٠٨٠ بيع ٠.٧١٠٠
دينار أردني/ شيكل شراء ٥.٢٦٤٨ بيع ٥.٢٩٦٦
جنيه استرليني/ دولار شراء ١.٦٠٦٦ بيع ١.٦٠٧٠
دولار/ فرنك سويسري شراء ١.١٥٠٤ بيع ١.١٥٠٦
يورو/ دولار شراء ١.٢٧٠٥ بيع ١.٢٧٠٩
دولار/ ين ياباني شراء ٩٦.٩١٠ بيع ٩٦.٩٤٠
أسعار المعادن الثمينة
أونصة الذهب ٧٤٨.٨٥ دولار
أونصة الفضة ٩.٢٠٠ دولار

دولار/ شيكل
دولار/ دينار أردني
دينار أردني/ شيكل